الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح بورقلة
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير مؤسسة

بعنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

من إعداد الطلبة:
- بطاش غانية
- بن نعميه سعيدة

تحت إشراف الأستاذ
- بن مالك محمد حسان

السنة الجامعية: 2014/2013

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تتم به الصالحات واللهم صلي علي سيدنا محمد صلاة تخرجنا من ظلمات الوهم وتكرمنا بنور الفهم

الشكر لله عز وجل علي ماقدمه لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل.....

وأهدى عملي المتواضع إلي روح أبي وأتمنى أن يسكنه فسيح جنانه.....

وأهدي إلي أمي التي تعبت من أجلي وسهرت علي راحتي.....

وأهدى عملي إلي إخوتي كبيرا وصغيرا وإلي أكرم التجاني

وأتمني التوفيق إلي الجميع

إهـــــداء

الحمد لله الذي تتم به الصالحات واللهم صلي علي سيدنا محمد صلاة تخرجنا من ظلمات الوهم وتكرمنا بنور الفهم

الشكر لله عز وجل علي ماقدمه لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل...

و إلي قرة العين.....إلي من وضعت الجنة تحت قديمها....إلي التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني..... إلي من وهبتني الحياة أمنتي الحب والحنان ، ربتني بلطف وعلمتني كلمة الشرف والحياة .....إلي تلك المرآة العظيمة.....صديقتي وحبيبتي.....**أمـــــــي الحنونة**

إلي أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء.....إلي الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفني حياته من أجل تعليمي وتوسمي في درجات العلى والسمو إلي ذلك الرجل الكريم و حبيبي .....**أبـــــي العزيز**

إلي من جمعتهم معي ظلمة الرحم ...إلي من يعيش في ظل وجودهم أملي إخوتي وأخواتي مصطفي ،عائشة،إسماعيل ،إيمان ،عبد المجيد ،عبد العزيز ، أسماء.

وإلى جميع افراد العائلة الكبيرة.....

إلي جميع صديقاتي .كلثوم، حياة ، سمية ،فضيلة ،فاطنة ،هدى ،زينب ، أسماء ، نعيمة ، وفاء ،فاطمة ، كريمة وأمينة وأم الخير .وخاصة صديقتي التي قاسمتني هذا العمل سعيدة.

إلي كل من يحمل لقب بطاش.....

وإلي جميع طلبة الاقتصاد وخاصة طلبة قسم رابعة تسيير وإقتصاد مؤسسة.....

إلي كل من علمني حرفا طيلة حياتي...إلي كل من جمعني بهم القدر وفرقني عنهم القدر....إلي كل من في قلبي ونسيه قلمي.....

عالية ...

الملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية فنظرا للظروف الاقتصادية الحالية ،والوضع الدولي الراهن وتوسع ظاهرة العولمة ومحاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ثم انتشار وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية بارزة في توسيع القاعدة الاقتصادية و تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء القيام بممارسة أعمالها وإتمام مشاريعها فهي تحتاج إلي مصادر تمويلها إما عن طريق الأموال الخاصة أو عن طريق القروض وهذه المصادر تختلف من قصيرة إلي طويلة وهذا لكي تستمر في نشاطها.

فهذه المؤسسات تعتبر المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل وتحقيق المشاريع الاستثمارية .

الفهرس:

الاهـــــــــــــــــــــــداء	

المقدمة العامة

المقدمة

إن الظروف الاقتصادية الحالية ،والوضع الدولي الراهن، وتوسع ظاهرة العولمة ،ومحاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي و ظهور المنظمة العالمية للتجارة. كل هذه العوامل ساعدت علي ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوطن. فهي تلعب دورا هاما في اقتصاد المجتمع، بحيث أنها تعتبر المؤشر الرئيسي علي تقدمه وتطوره ،وتعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية. وهذا من خلال اهتمام مختلف الدول والحكومات بكافة مستوياتها الاقتصادية، إضافة إلي الدور الذي تلعبه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية ،وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات. وهذا من خلال المشاريع الاستثمارية لمالها من تحقيق العوائد مناسبة، وهذا عند دراسة الجدوى الاقتصادية وهذا لتفادى المخاطر والتأكد من العملية الاستثمارية بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع المناسب للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة ..ولكي تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الخام، ورفع القيمة المضافة، لابد من إنشاء أجهزة التمويل مميزة لهذه المؤسسات ويقصد بها الجهاز المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوي المعيشة للإفراد نتيجة رفع مستوي التوظيف وتحقيق مناصب الشغل والقضاء على البطالة والفقر وترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي ونجد مثلا في بداية السبعينات دخلت الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة بغرض استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية فاختارت بذلك الدخول في مشروع الإنعاش الاقتصادي من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلي هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية

_ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات التالية.

_ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وما العراقيل والعوائق التي تواجهها؟

_كيف يتم تخطيط العملية الإنتاجية وسبل تمويلها ؟

_كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية؟

الفرضيات:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية .

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما فى التنمية فهي تعتبر العصب الرئيسي.

أهداف الدراسة:

معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد.

مفهوم التنمية ومحدداتها.

علاقة المؤسسات صغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية. **خ**_الاهتمام الذي توليه الأدبيات الاقتصادية والإدارية والمالية بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع

_ميولنا الشخصية إلي البحث في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_محاولة الوعي لاكتشاف وزيادة فهم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_الوعي التام بأن الاستثمار هو الركيزة الأساسية لتطور اقتصاديات الدول.

1) أسباب شخصية

_الميول الشخصية للتجارة.

_بحكم التخصص الذي نزاول دراسته.

صعوبات الدراسة:

*عدم توفر الكتب وصعوبة البحث فيها.

المنهج المتبع:

اعتمدنا علي المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا.

الدراسات السابقة :

لقد تناول الموضوع من خلال دراسة مذكرة حول المشاريع الاستثمارية ودور المؤسسات صغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.مع وجود مجموع من الكتب خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخطة

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : تعاريف عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول :صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني: مقاييس تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثالث : تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : وظائف وخصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تواجهها

المطلب الأول: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: عوامل خاصة

الفرع الثاني : عوامل عامة

المطلب الثاني :عراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: المشاكل الاقتصادية

الفرع الثاني : المشاكل التسويقية

الفرع الثالث : المشاكل الإدارية

الفصل الثاني : تطوير خطة العمل وتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول :تطوير خطة العمل

المطلب الأول : ماهية خطة العمل

المطلب الثاني: محتويات خطة العمل

المطلب الثالث :مراحل إعداد خطة العمل

المبحث الثاني :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :نظرة عامة حول إدارة الأموال

الفرع الأول :محاسبة والمكشوفات المالية

الفرع الثاني : التحليل المالي

المطلب الثاني :متطلبات التمويل ومصادره

الفرع الأول : متطلبات التمويل

الفرع الثاني مصادر التمويل

الفصل الثالث : التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم التنمية ومحدداتها

المطلب الأول: مفهوم التنمية

المطلب الثاني: محددات التنمية

المطلب الثالث :معوقات التنمية

المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤشرات تنمية

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى النشاط الاقتصادي

الفرع الأول: تنمية الطلب علي السلع الاستهلاكية

الفرع الثاني:توفير مناصب الشغل

الفرع الثالث:أداة لتشجيع الاستثمار

الفرع الرابع: تحقيق التنمية الجهوية

المطلب الثاني:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

الفرع الأول: زيادة الناتج المحلي الخام

الفرع الثاني: زيادة القيمة المضافة

المطلب الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي مؤشرات الاقتصاد الكلي

الفرع الأول: تعبئة الادخار

الفرع الثالث : ترقية الصادرات

الفصل الأول

مقدمة الفصل

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة برز للوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمحاولة تحديد مفهومها صعوبات ومقاييس ولهذا نجد تصنيفات مختلفة وهذه التصنيفات تحدد لنا اختلاف في الوظائف المتعددة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إن انتشار هذه المؤسسات يعود على عوامل مختلفة رغم وجود عراقيل إلا أنها كان لها مدى واسع وأهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية.

المبحث ألأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ما يشغل تفكيرنا هو محاولة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشمل أنشطة الاقتصاد الإنتاجية والخدمية لأنه يختلف من دولة إلى أخرى و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية وإن أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختلاف المقاييس الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا سنحاول إظهار المشاكل التي تعيق تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل الدول ثم نقوم بتحديد المقاييس التي تعتمد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات ثم ندرج بعض التعاريف المختلفة.

المطلب الأول: تعار يف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنعرض في هذا المطلب التعاريف المختلفة التي تبنتها بعض الدول و الهيئات المختلفة بعد طرحنا للمشاكل التي تعيق وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم نذكر أهم المقاييس المعتمد عليها لتحديد تعريف لهذه المؤسسات.

الفرع الأول:صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك صعوبات لتحديد تعريف المؤسسات ،ومقارنة المؤسسات بين البدان ذات مستويات تنمية مختلفة ،ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات :[1]

- ❖ اختلاف درجة النمو :

لايمكننا إيجاد تعريف موحد لكل الدول نظرا للاختلاف الموجود من حيث درجة النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي . وتتغير هذه الشروط من منطقة إلي أخري في نفس الدولة .

- ❖ تتعدد التصنيف واختلافها:

يرجع صعوبة تحديد تعريف شامل نتيجة للاختلاف الحاصل في معايير تصنيف التي تشمل علي معايير الكمية والنوعية.

- ❖ تنوع النشاط الاقتصادي:

[1]) غدير أحمد سليمة ،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة ورقلة 2007،ص7

إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دور هام في إختلاف المعايير فالمؤسسات الانتاجية تحتاج إلي إستثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عدد كبير من العمال ،مثل صناعة السيارات .أما المؤسسات الخدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كما يمكنها الاستغناء عن عدد هائل من العمال ومن هنا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم إستثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات

❖ تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه وعلي سبيل المثال يقسم النشاط الصناعي إلي مؤسسات صناعية إستخراجية وأخرى تحويلية ،وهذا الاخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية لدى تختلف المؤسسات من حيث حجم إستثماراتها وعدد عمالها .فالمؤسسات الصغيرة التي تنشط الصناعات الغذائية تختلف عن التي تنشط في صناعة السيارات من حيث الحجم[1]

الفرع الثاني : مقاييس تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب إن لم نقل مستحيلا ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ولذالك تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات وهذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى أي كثرة هذه المعايير مشكلة في تحديد هذه الماهية.

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

- المعايير الكمية.
- المعايير النوعية.

1: المعايير الكمية

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية([2]

[1] _ غدير أحمد سليمة،مرجع سابق ،ص7

[2] _ صفوت عبد السلام عوض الله –اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية–دار النهضة العربية ،مصر 1953 ص 12

تتمثل المجموعة الأولى في

- عدد العمال.
- حجم الإنتاج.
- حجم الطاقة المستهلكة.

وتتمثل المجموعة الثانية في:

- رأس المال المستثمر.
- رقم الأعمال.
- القيمة المضافة.

❖ *معيار عدد العمال:*

وهو من المؤشرات وهذا بالنظر السهولة التي يتميز بها وثباته النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة.

لكن على الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

❖ *معيار رأس المال المستثمر:*

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم راس المال المستثمر كبيرا عدة المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة وراس المال المستثمر معا.[1]

[1] صفوت عبد السلام عوض الله – مرجع سابق،ص17

❖ ***معيار العمالة ورأس المال:*** **(معيار مزدوج)**

يعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذالك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة[1]

2:المعايير النوعية:

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى وذالك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في:

- الملكية.
- المسؤولية.
- الاستقلالية.
- حصة المؤسسة من السوق.

❖ ***معيار الملكية:***

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

❖ ***معيار المسؤولية:***

حيث نجد حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ

[1] صفوت عبد السلام عوض الله –مرجع سابق–ص19

❖ ***معيار حصة المؤسسة من السوق:***

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق

الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.

لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج –سلع متشابهة غير متجانسة- و أخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق[1]

الفرع الثالث :تعاريف مختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة

نظرا لاختلاف المقاييس والخصائص التي تساعد علي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول علي اختلافها المتطورة والنامية تأخذ كل منها بمجموعة من المعايير في تحديد مفهوم هذه المؤسسات أهمها عدد العمال ورأس المال المستثمر وسنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة

- التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:

يميز الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع

_المؤسسة المصغرة : هي التي تكون فيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدي 100000 دولار أمريكي

_المؤسسة الصغيرة : هي التي تضم أقل من 50 موظفا وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدي 03 ملايين دولار أمريكي2)

_المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300موظف أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لايفوق 15 مليون دولار أمريكي

التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية :

---

[1] عمر صخري –مبادئ الاقتصاد الوحدوي –دوان المطبوعات الجامعية-الجزائر ص88-114

2_نقلا عن لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتراء في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 2004 ص4

وضعت هذه الإدارة عدد من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول علي التسهيلات والمساعدات الحكومية أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه ومن أهم المعايير:([1])

_ استقلالية الإدارة والملكية

_ محدودية نصيب المنشأة من السوق

_ أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل وإن يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلي 1500 عامل.

_ أن لا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار .

_ أن لا يتعدي الإرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي يفوق بها عدد العمال 500 عامل ولا يتعدي مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار .

- التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة :

ويعتبر هذا التعريف المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل بينما تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول سوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة حيث نعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل.[2]

- التعريف المعتمد في القانون الجزائري:

أن التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التعريف الوارد في القانون 01\18 المؤرخ في 12\12\2001 والممثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_المؤسسة المتوسطة : بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلي 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون ومليار د ج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100و500 مليون دج.

_المؤسسة الصغيرة : بأنها مؤسسة تفشل من 10إلي49 شخص ولا يتعدي رقم أعمالها السنوي 200مليون دج أو لا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دج .

[1] سمير علام ،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، مراجعة عبد الفتاح الشربيني ، دار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة بدون تاريخ ص5

[2] المرجع السابق ، لخلف عثمان ،ص6

_المؤسسة مصغرة : بأنها مؤسسة تشتغل من 01 إلي09 أشخاص ولا يتعدي رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج أو لا يتجاوز حصيلتها عشر ملايين دج وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها.[1]

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم علي أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الاول: تصنيف حسب طبيعة التوجه

- المؤسسات العائلية :

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة

- المؤسسات التقليدية :

هي مؤسسات تعتمد في الغالب علي مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية في الورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل

- المؤسسات المتطورة والشبه متطورة

تتميز عن النوعين السابقين بإستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعية الحديثة لأنها تنتج منتجات مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة.[2]

الفرع الثاني : تصنيف حسب طبيعة المنتجات

- مؤسسات انتاج سلع استهلاكية

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل المنتجات الغذائية ،تحويل المنتجات الفلاحية ،منتجات الجلود ،الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

- مؤسسات انتاج السلع والخدمات

وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل ،الصناعة الميكانكية والكهرومائية ،الصناعة الكيماوية والبلاستيكية وصناعة ،مواد البناء.[3]

[1] _مرجع سابق ، سمير علام،ص18

[2] رحمومي الاستاذ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،المكتبة المصرية ،الطبعة الاولي 2011، ص26الي 27

[3] رحموني أحمد ، مرجع سابق ،ص28

البحث الثاني: وظائف وخصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول :وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الوظيفة التقنية التي تتمثل في الإنتاج والتصنيع والتحويل
- وظيفة البحث والتنمية
- وظيفة التمويل وتشمل المحاسبة والتحليلية ولإحصاء والموازنة التقديرية
- وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتوجات المتنافسة
- وظيفة الموارد البشرية كالتكوين والتدريب
- العلاقة مع الهيئات الحكومية بواسطة القوانين والتنظيمات
- وظيفة مراقبة التسيير
- وظيفة الأمن
- وظيفة التخصص الاستراتيجي والتسيير بالأهداف
- وظيفة التسويق ودراسة السوق وسلوك المستهلك[1]

المطلب الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1_سهولة التأسيس (النشأة)

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السهولة فى إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها ويعتمد علي جدب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي .

2_ الاستقلالية في الإدارة :

تتركز معضم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها .مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الاهذاف التي يعمل المشروع علي تحقيقها.يتوقف نجاح المؤسسة علي قدرة الشخص علي التحكم وإدارة أعمال المؤسسة.

3_سهولة وبساطة التنظيم:

[1] دادي عدون ناصر،المؤسسة الاقتصادية ،دار المحمدية العامة ،الجزائر

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة بهاعدد أكبر من العمال مقارنة بالصغيرة والمصغرة وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع. التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية للإغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لإغراض السرعة التنفيذ

4_مركز التدريب الذاتي:

تميز مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم أنشاطهم الإنتاجي باستمرار هذا ما يساعدهم علي الحصول علي المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية.[1]

5_تتوفر علي نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها .وخارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق.

6_التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين .

7_توفير الخدمات للصناعات ألكبري:

توفير مستلزمات معينة للصناعات الكبيرة حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن

8_قصر فترة الاسترداد:

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف إشتثمار مشروع من واقع تدفقات النقدية نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة دورات البيع وقصر دورة الانتاج.[2]

[1] _خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية لتحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الطبعة 2003، ص36 الي 38

[2] _خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص38

المطلب الثالث : أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- منتشرة في كافة القطاعات الاقتصادية
- تختلف هيمنتها باختلاف القطاع الاقتصادي
- مصدر مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل
- مصدر مهم لخلق فرص عمل جديدة
- مصدر لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية
- أساسيات للصناعات وللإعمال الكبيرة
- مصدر مهم للتنافس والمبادرة الذاتية والإبداع
- تنمي المبدعين والرياديين وتعلم إقامة الأعمال
- أساسية للتنويع الثقافي في الاقتصاد[1]

[1] _نائف برنوطي سعاد ،إدارة الأعمال الصغيرة ،دار وائل للنشر ،الطبعة 2008 ،ص 56الي 62

المبحث الثالث : عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تواجهها

المطلب الأول :عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا دقننا الملاحظة فإننا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشار من المؤسسات الصناعية ألكبري ويرجع ذلك إلي عوامل خاصة وعوامل عامة .

الفرع الأول: العوامل الخاصة

- عدم رغبة الكثير من الإفراد في الوقت الحاضر في العمل لدي الشركاء كبري

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينظر إلي العاملين علي أنهم ملاك لهذه المشروعات فهي تقوم بإشراك العاملين في أرباح مؤسسة وهذا يهدف زيادة إنتمائهم إلي هذه الشركات .حيث يكون في المؤسسات صغيرة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال واستشارة العمال فإن العمال يحسون بنوع من الثقة وبالتالي يقوم بالبذل والتضحية بعكس المؤسسات الكبري يري العامل نفسه مجرد آلة ليس لديه قرار.

- مرونة إتخاد القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار

_وجود مرونة بين قسم التسويق وقسم الإنتاج . وهذا يسهل إتخاد القرارات اللازمة

_تنسيق بين الإنتاج والبيع وهذا يساهم تحديد أسعار البيع

_هناك تنسيق بين التموين والإنتاج والتوزيع.

- قلة رأس مال المستثمر

_ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة رأسمال المستثمر .

_سهولة إقامة مشروعات في كل مكان مثل مناطق الزراعية .

_مشروعات صغري والمتوسطة يجعل المستثمر في منطقة ولا يهاجر.

_توفير مناصب الشغل .

الفرع الثاني :العوامل العامة

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات

_مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحيه ،صناعية ،خدماتية ،....الخ

_تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو المدينة

_تساهم في امتصاص البطالة

_مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة

_المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة ومتخصصة ومتكونة تكونا عاليا فهي تتطلب يد عاملة بسيطة وهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد نفقات عالية مما يسهل عملية استثمارها

_تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل للصناعات المصنعة

- سهولة إقامة المشاريع

_ إقامة المشاريع مصغرة هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن مؤسسة كبيرة تطلب تهيئة الأراضي وإعداد وهياكل القاعدية عكس مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتطلب التكاليف الباهضة وهذا ما دفع المستثمرين من الإقبال عليها.[1]

المطلب الثاني :عراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ويمكن تقسيمها إلي مشاكل داخلية وهي التي تتعلق بالمنشأة في حد ذاتها أو المشاكل التي تحدث في هيكلها الداخلي ويمكن للمنشأة السيطرة عليها وتحكم فيها أما المشاكل الخارجية وهي مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويكون لهذه المشكلات تأثير علي المنشأة وهذه المشاكل يصعب علي المؤسسات السيطرة عليها.

الفرع الأول : المشاكل الاقتصادية

*مشكلات الخارجية

1. انكماش النشاط الاقتصادي وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقالات.
2. عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات الجمركية والضريبية .....الخ
3. إن زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلي منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة علي الاستراد يؤدي إلي تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات الأجنبية .

*المشكلات الداخلية

[1] _رحموني أحمد ، مرجع سابق ص 28

1. مشكلات ناتجة عن ضعف دراسة جدوى المشروع
2. مشكلة التوسعات غير المخططة فقد لوحظ أن أصحاب هذه المؤسسات يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني والتأثيث وشراء مخزونات سلعية كبيرة وذلك دون تخطيط وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقات إنتاجية عاطلة وفشل كثير من هذه المنشات وخروج من السوق
3. ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها مؤسسات مثل رواتب موظفي الإدارة ،إيجارات المباني ،استهلاك الكهرباء.

الفرع الثاني:المشكلات التسويقية

*مشكلات التسويقية خارجية

1. مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدافع عاطفية قائمة علي ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة .
2. مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية ، ويرجع ذلك إلي حرية شبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية.
3. مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلي التأثير على حجم الطلب الكلي.

*مشكلات التسويقية داخلية :

1. مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب علي منتجات المؤسسة .[1]
2. مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما.
3. مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدى إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.

فرع الثالث المشكلات الإدارية :

1. مشكلات مركزية في إتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد.

[1]- خبابة عبد الله ،مرجع السابق،ص17

2. مشكلة نقص القدرات والمهارات الادراية لدي القائمين علي الإدارة في هذه المؤسسة
3. مشكلات تنشأ بسبب عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة.
4. عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف ،مما أدي إلي عشوائية اختيار العاملين ،بالإضافة إلي عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية .
5. مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين وما يترتب عليها من انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة.
6. عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف

خاتمة الفصل

لقد رأينا أن المؤسسة هي كل تنظيم إقتصادى مستقل ماليا تمارس نشاط إنتاجي أو خدمي وأن المؤسسات تختلف من حيث الحجم من صغيرة إلي متوسطة إلي كبيرة وذلك حسب مستوي النمو والنشاط والتنوع وهناك معايير كمية ونوعية يتم تحديد تصنيفات المؤسسات وللمؤسسة أهداف وغايات أسست من أجلها مثل تحقيق التنمية الشاملة .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إتخاد قرار يخص عملها أن تستند إلى الدارسات وعملية تخطيطية سليمة وشاملة، وهذه الدراسات تعطينا معلومات وبيانات اللازمة وتساعدنا على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتشير الوقائع إلى إن نسبة الفشل فى الإعمال الصغيرة تكون عالية إذا لم تعنى بخطة العمل . و الشيء الضروري الذي يحقق النجاح، بالإضافة إلى خطة العمل هو إجراءات التمويل في هذا الفصل سيتم التركيز على هذين الأمرين حيث يجسد الجزء الأول من الفصل خطة العمل ويتم استعراض جوانب التمويل الجزء الثاني .

المبحث الأول: تطوير خطة العمل

ما من عمل ناجح إلا وله خطة عمل قد وضعت بصورة محكمة تبرر مظاهر النجاح المحقق و إمكانية انتقال المنظمة واستمرارها ونموها وتطورها.و للخطة العمل محتويات يفترض أن تنسجم مع الأهداف المرسومة المراد تحقيقها وفى أغلب الحالات يمثل إعداد وكتابة خطة العمل مشروع طويل ومترابط ويحوى في إطاره خطوات متعددة متداخلة وذات علاقة ترابطية فما هي خطة العمل ومحتوياتها وماهى مراحلها

المطلب الأول:ماهية خطة العمل

إن خطة العمل وثيقة رسمية تحضر لوصف العمل الذي يتم إعدادها من اجله وتستخدم لفحص جوانب الجدوى كخارطة طريق للأنشطة والعمليات المستقبلية تمثل خطة فعاليات وهى واحدة من أهم الوثائق الأساسية لبدئ المنضمات الصغيرة ,تعتبر خطة العمل خارطة تسمح بإمكانية نقل الأحلام و الرغبات إلى أرض الواقع لبدئ العمل دون تدهور أو مجازفة.

إن خطة العمل تستخدم بشكل أولى بطريقتين :

_تمكن من إعطاء كشف بالأهداف و الاستراتيجيات التي يعتمدها الإفراد للمنظمة

_تساعد على تطوير العلاقات مع الأطراف الخارجية المحتملة أن يقدموا مساعدات للعمل الصغير لانجاز الأهداف

إن خطة العمل ضرورية وهى تعتمد على العديد من العوامل والمؤثرات من الضروري الا تكون خطة العمل معيقة لإمكانية المؤسسة في التكيف مع المواقف المتغيرة وإن عمليات التخطيط عبارة عن مراحل فكرية وتبصر ضرورية تأتى لتجاوز المضاربة غير المحسوبة العواقب وتكتمل هده العمليات الفكرية بكتابة خطة العمل لان الهدف الأولى للإعمال هو الاستمرار.وإن خطة العمل تعرض على البنوك ومؤسسات التمويل لكي تفحص واقعية فكرة العمل وجديتها وإمكانات نجاحها ونموها واستمرارها على تجاوز العديد من المشكلات التي يحتمل أن تواجهها.

ولخطة العمل أنواع لان هناك اختلاف الظروف ولأحوال والمواقف ومنها:

خطة مختصرة: هي خطة قصيرة تعرض الجوانب المهمة جدا وتحاول إسقاط الأهم منها للعمل الجديد يتم التركيز فيه القضايا التسويقية مثل الأسعار والمنافسة وقنوات التوزيع وتكون هده الخطة مرضية للممولين والمستثمرين خاصة عندما تحتوى على تنبؤات مالية للنتائج

خطة شمولية: هي خطة عمل كاملة وتحوى على تحليل متعمق للعوامل المهمة الحرجة والتي تحدد وتؤشر نجاح أو فشل العمل إن هدا النوع من الخطط العمل مفيد عندما ([1])

_ يصف الفرصة جديدة والتي سيبدأ بها كعمل جديد

_مواجهة التغيرات المهمة في العمل أو البيئة الخارجية

_توضيح المواقف المعقدة للعمل

المطلب الثاني: محتويات خطة العمل

يجب أن تنسجم مع الأهداف المتوخاة من إعدادها ،إن الخطة الجيدة والفعالة يفترض أن لا تكون طويلة وتفصيلية وأن تكون بحدود 30إلى 40 صفحة مركبة بطريقة منهجية واضحة .

_خصائص خطة العمل:

يجب أن ترتب على نحو مناسب مع ملخص تنفيدى ،وقائمة محتويات .

يجب أن تكون بطول وامتداد صحيح.

أن تعطى معنى للذى سوف ينجز من قبل المؤسسين والمؤسسة.

أن توضح بصورة كمية ونوعية طبيعة الفوائد التي يحصل عليها المستخدمون لمنتجات وخدمات المؤسسة.

أن تثبت الأهلية المالية للخيارات الأساسية لبيع المنتجات والخدمات.

تصف بشكل مناسب من التفصيل عمليات التصنيع والكلف المرتبطة بها

يفترض أن توحي مستوى كلى وعالي من التثمين الممكن لمنتجات العمل وكذلك لطبيعة عمل الفريق

أن توضح كيف يحصل المستثمرون على عوائد خلال الثلاث إلى السبع سنوات.

[1]) دكتور طاهر محسن منصور الغالبى، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى 2009

_مكونات خطة العمل :

1) صفحة الغلاف:

يحتوى على اسم العمل ،العنوان ،رقم الهاتف،رقم الفاكس،شعار العمل ،تاريخ انتهاء وإصدار خطة العمل،من أعد خطة العمل ،أسماء وعناوين ومراكز وأرقام هواتف المالكين والتنفديين

2) قائمة المحتويات :

تتمثل هده القائمة في الترتيب والنسق المتتابع لأقسام وأجزاء الخطة مع أرقام الصفحات إن هذا الأمر يسهل الرجوع لقراءة الفقرات المطلوبة بسرعة ومرونة عالية .

3) الخلاصة أو الملخص التنفيدى :

ملخص مختصر لخطة العمل بصفحة واحدة او اثنين ضرورة أن تكتب الخلاصة التنفيذية بعد انتهاء خطة العمل

_الخلاصة المختصرة أو الموجزة :يعطى بصورة موجزة وسريعة جميع الجوانب الأساسية لخطة العمل وتكمن أهمية هذا الشكل بسهولة الإعداد والتحضيري

_الخلاصة السردية :تحكى القصة كاملة تستطيع من خلالها توصيل وإيصال المعلومات الضرورية لتشكيل حماس ورغبة لدى الإطراف التي تضطلع على خطة العمل .

والخلاصة بصفة عامة تحتوى على معلومات حول العمل أو المنضمة والفرصة السوقية ،الحجم المتوقع ونسبة نمو السوق وبيانات مالية ،التنبؤات المالية لثلاث سنوات الأولى

4) نص الرسالة :

تصف الإستراتيجية المعتمدة وفلسفة العمل تعطى العمل هويته الخاصة التي تميزه عن الإعمال الأخرى .

5) العمل أو المشروع :

وصف للعمل وإعطاء خلفية عامة عند اختيار الشكل القانوني الأسباب التي دعت إلي القيام العمل ومكان تواجد العمل وهل يخدم السوق المحلي أو العالمي.

6) التحليل البيئي والصناعي:

يعرض كيف بتطابق العمل مع محيطه البيئي يحدد اتجاهات التغيير التي تحصل في محيط البيئة الوطنية والعالمية والتي تؤثر علي مستقبل المؤسسة. وفي أغلب الأحيان يشمل التحليل البيئي والصناعي تحديد المتغيرات المهمة والفاعلة ذات الأثر علي العمل في إطار نموذج لتحليل قوي المنافسة المعروفة.

7) المنتجات أو الخدمات :

يتم وصف وعرض المنتج أو الخدمة المقدمة بشكل تفصيلي. إن الاستخدامات للمنتج أو الخدمة التي تساهم في زيادة حجم المبيعات يمكن أن تعطي دليل علي حيوية العمل ولإبداع فيه.وقد يتم من خلال رسوم معينة عرض التراخيص أو براءة الاختراع أو العمليات التجارية التي يمكن أن تحملها سلع العمل الصغير عند بدء النشاط.

8) بحوث التسويق والتقييم :

إن بحوث التسويق تعطي تنبؤات وتقديرات للمبيعات المحتملة وحصة المنتج أو الخدمة من هذه السوق الكلية خلال فترات محددة عبر الزمن ويلاحظ أن هذا القسم من حصة العمل يحوى مفردات مهمة يجب أن تعرض بعناية من الأسواق،اتجاهات السوق،المنافسة ، الحصة السوقية ، خطة التسويق ، خطة التصنيع والعمليات[1]

9) خطة التصنيع والعمليات:

يصف تركيز العناصر المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتصنيعية ، إذا كان صناعيا فإن تبيان عمليات ومراحل التصنيع تصبح ضرورية في هذا القسم أما إذا كان المشروع خدمي فإن الموقع وإنتاجية قوى العمل تصبح هي مفردات التركيز في هذا القسم من خطة العمل .

10) فريق الإدارة :

إن فريق الإدارة الجيد والمتميز يمثل مفتاح التحول وترجمة الرؤية المستقبلية لصاحب العمل إلي مفردات حقيقية لنجاح المشروع يوضح في هذا القسم كيف يكون فريق الإدارة متوازنا من حيث المهارات الفنية ومهارات الإعمال .

11) المواعيد المفصلية والتوقيت المناسب :

[1] مرجع سابق ،إدارة وإستراتيجية منظمات الإعمال المتوسطة والصغيرة ،ص212

إن وضع التوقيتات تمثل مؤشر لاستثمار محسوب بدقة وشمولية وتكامل ومحسوب فيه احتمالية ظهور المشاكل وأساليب مواجهتها وكذلك وضع النهايات الصحيحة والبدايات الضرورية لكل نشاط ومهمة رئيسية .

12)المخاطر الحرجة والافتراضات :

يفترض أن نناقش خطة العمل وتحدد الاتجاهات الرئيسية المحتملة وكذلك المشاكل والإشكالات والمخاطر التي تحيط بالمشروع بطريقة تجعل من يطلع علي خطة العمل يثق بقدرة أصحاب العمل ويتولد لديه قناعة بأن هؤلاء لديهم معرفة وإطلاع ومهارات بأنهم ملمون بألاحداث وغير متجاهلين لها.

13) الفوائد للمجتمع المحلي:

يتم الحرص علي كتابة ووصف الفوائد المحتملة التي يقدمها العمل للمجتمع المحلي أن هذه الفوائد قد تكون تطور إقتصادي ،سد الاحتياجات للمنتجات والخدمات الضرورية وترقية معايير الحياة للمجتمع تحسين المهارات والتدريب وخلق فرص لتقدم وظائفي وتطوير الإدارة ومعارف القيادة.

14)الملاحق:

تتمثل الملاحق معلومات ووثائق إضافية تكميلية قد لا تكون ذات أهمية كبيرة لخطة العمل يمكن أن يحتوي علي إثبات بالوثائق والمقالات الضرورية مثل الإعلانات ، معلومات حول البنك[1]

المطلب الثالث :مراحل إعداد خطة العمل

إن خطة العمل يفترض أن تغطى من خلال تحليل منهجي وموضوعي القابليات الشخصية والفردية وكذلك المتطلبات الضرورية للعمل سواء كان إنتاجي أو خدمي .وتحدد أيضا لاستراتجيات لجميع الأنشطة الإنتاجية ،التسويقية ،التنظيمية ، الجوانب القانونية وكذلك المحاسبة والمالية .

إن خطة العمل بمراحلها المختلفة تجيب علي العديد من الأسئلة المهمة . ورغم وجود طريقة مثلي لإعداد خطة العمل بشكل متكامل . إلا أنه يمكن أعطاء الخطوط عامة تمثل مقترحات مقبولة لخطة العمل . وتتميز بمجموعة من الخطوات .

[1] مرجع سابق ، إدارة الإستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة،228

1. التزام الشخصي
2. تحليل الشخصي
3. اختيار المنتج أو الخدمة
4. بحث الاسواق
5. تنبؤ بالايرادات مع المبيعات
6. اختيار الموقع
7. تطوير خطة الانتاج
8. تطوير خطة التسويق
9. تطوير خطة قانونية
10. تطوير خطة محاسبية
11. تطوير خطة تأمينية
12. تطوير خطة حاسوب
13. تطوير خطة إدارة جودة شاملة
14. تطوير خطة مالية
15. كتابة رسالة الغلاف([1])

[1] مرجع سابق ،إدارة وأستراتجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة ، ص229

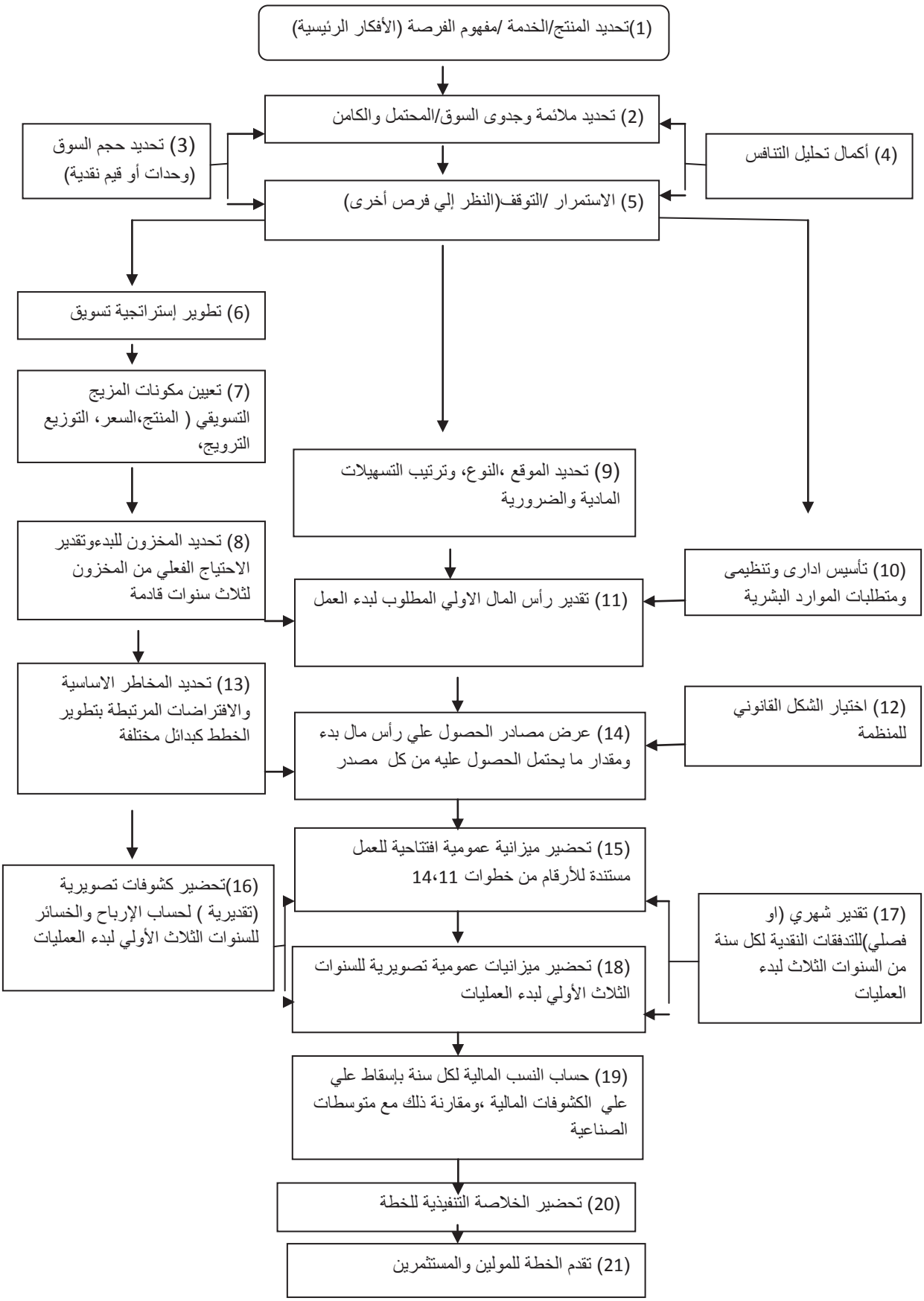

الجدول (1_1)شكل :تتابع مراحل وخطوات كتابة خطة العمل

المبحث الثاني :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :نظرة عامة حول إدارة الأموال

من الضروري على إدارة الإعمال الاهتمام بجوانب التمويل والمحاسبة وحسن الاستخدام الموارد المالية لتحقيق الأهداف وبالتالي الإرباح في المنظمة .

1)المحاسبة والكشوفات المالية

*المحاسبة : هي النظام المسؤول عن مجمل الفعاليات المتعلقة بجمع وتقليل وتفسير المعلومات المالية تقيس أداء المنظمة لفرض تسهيل إتخاد القرارات وتسجيل في السجلات .وتقوم بإجراءات منهجية منتظمة لتشخيص وقياس وتسجيل المعلومات المالية لكي تستخدم في الكشوفات المحاسبية وتسمي نظام المعلومات المحاسبي.

*الكشوفات المالية :هي مجموعة التقارير التي تلخص الموقف المالي للمنظمة وتساعد علي إتخاد القرارات . ومن أهم الكشوفات المالية هي الميزانية العمومية والموازنة التقديرية وكشف الدخل وكشف التدفقات النقدية.

2) التحليل المالي: تحليل مالي هو مجموعة من المؤشرات ذات الطابع الكمي والنوعي حول طبيعة أنشطة المؤسسة لغرض الحكم عليها وإتخاد القرارات الازمة للتصحيح الوضع ومن الضروري متابعة عملية التحليل المالي لاستكشاف المؤشرات تبين اتجاه سير العمل وتطويره وقدرته علي الوفاء بالالتزامات في وقتها.

إن التحليل المالي الأكثر استعمالا هو التحليل بالنسب

أنواع النسب هي :

- ✓ نسب الملاءة المالية : هي النسب المالية لتقدير مخاطر الاستثمار في مؤسسة لمدي القصير والمدى البعيد.
- ✓ نسب الربحية :هي مجموعة كبيرة من النسب التي تقيس قدرة المؤسسة علي تحقيق أرباح من خلال دخل تشغيلي ودخل صافي بالقياس إلي الأصول أو حقوق المالكين أو المبيعات المحققة.

- ✓ نسب النشاط : وتسمي بنسب الدوران وهذه مجموعة من النسب التي يتم بواسطته قياس مدي لقادة إدارة المنظمة في موازنة استخدام الموارد المالية بين الأصول المختلفة لغرض تحقيق الأهداف المرجوة[1]

المطلب الثاني: متطلبات التمويل ومصادره

إن الاهتمام بالأنشطة التمويل للإعمال الصغيرة أمر ضروري وتأخذ هذه الأنشطة أهمية كبيرة في بداية تأسيس هذه الأعمال فوجود أفكار جيدة ووضعها في خطة ممتازة قد تبقي مجرد أفكار عند عدم وجود الأموال كافية لتأسيس العمل الصغير

الفرع الأول: متطلبات التمويل

1. القدرات الاقتصادية الكامنة المرتبطة بالمنظمة المتوسطة والصغيرة .إن أغلب مؤسسات التمويل والممولين الآخرين يحددون استثمارهم بالنسبة للأعمال عند بدء تأسيسها بتلك التي توفر عائد عالي ومناسب.
2. حجم العمل ومستوي نضجه: إن حجم العمل ودرجة ومستوي مروره في المراحل المختلفة من التواجد الفعلي في العمل الميداني له أثر علي التمويل والحصول عليه.
3. نمط ونوع الأصول: تنظر المصارف إلي نوعين من موجودات عندما ترغب في التمويل العمل الأول هي عبارة عن الأصول الملموسة وهي التي تقسيم علي أسس موضوعية مثل الأراضي والمباني والأصول غير ملموسة من قبيا الشهرة وسمعة الاستثمارات.
4. تفضيل المالك أو المالكين للتمويل بالمديونية أو بالملكية:

الفرع الثاني :مصادر التمويل

1. مصادر التمويل القصير الأجل : تنقسم مصادر التمويل قصير الأجل إلي نوعين أساسين الأول الائتمان المصرفي والثاني الائتمان التجاري .وتقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية ،إن

[1] مرجع سابق ،إدارة وإستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة ، ص254

القرض الممنوحة من البنك تنقسم إلي قروض غير مكفولة بضمان معين وقروض مكفولة وهذا ما يسمي بالائتمان المصرفي.

أما الائتمان التجاري فهو الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلي المشترى عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها ويحتاج المشتري إلي الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته علي الحصول علي القروض المصرفية.

2. مصادر التمويل المتوسط الأجل :هو نوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشر سنوات .هذا النوع ينقسم إلي قسمين قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار.

- قروض مباشرة متوسط الأجل:يتم سداد القروض بصورة منتظمة علي مدار عدد من السنوات تمثل القروض ويطلق علي أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهلاك ويتم منح هذه القروض مباشرة من طرف البنوك وشركات التأمين وتطلب ضمان علي هذه القروض.
- التمويل بالاستئجار تهدف معظم المنشآت إلي استخدام المباني والمعدات وبالتالي فهدفنا ليس الامتلاك هذه التسهيلات . وإن كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هذا الهدف . وقد تظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو الاستئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها .وبعد أن كان الاستئجار قاصرا علي الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول التابثة تقريبا.[1]

3. مصادر التمويل طويل الأجل

1) أموال ملكية: تمثل أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركة لتمويل إنفاقها الاستثماري ، وتشكل مصادر التمويل الذاتي أو مصادر الملكية من العناصر التالية

❖ الأسهم العادية :تمثل صكوكا متساوية القيمة تمثل جزء من رأسمال الشركة وهي بذلك تعد بمثابة سند الملكية في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وتتميز بخاصيتين هما حق المطالبة المتبقي و المسؤولية المحدودة .

[1]-الحناوي محمد صالح ،الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الطبعة2000،ص 289 الي299-

- ❖ الأسهم الممتازة : يطلق علي الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات.
- ❖ الإرباح المحتجزة: : تمثل الإرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المنشأة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل .وتمثل الإرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الإرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه علي ملاك الشركة.
- ❖ الاحتياطيات: تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنيبها مع الارباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع ،وبتوقف تكوين الاحتياطات علي نتيجة أعمال المنشأة وتحقيقها الإرباح.

2) الاقتراض الطويل الأجل :

يترتب عن الاقتراض الطويل الأجل عبئ مديونية علي المنشأة يتعين الوفاء به في تاريخ لاحق ويأخذ الاقتراض الطويل الأجل شكلين أساسيين هما السندات والقروض الطويلة الأجل .

- السندات :تمثل صكوكا قابلة للتداول يعتبر حاملها دائنا في مواجهة المنشأة المصدرة وله الحق في الحصول علي دخل ثابت يدفع سنويا أو كل نصف سنة دون النظر لدخل الذي تحققه الشركة إلي جانب إعادة سداد أصل السندات
- قروض طويلة الأجل : تحصل المنشأة علي قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالمصاريف وشركات التأمين أو مؤسسات خارجية ويتضمن عقد القرض شروط .[1]

_قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ استحقاقه

_الرهونات المرتبطة بالقرض

[1] أندرواس عاطف وليم ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة 2008، ص 368 إلي 378

_ فترة السماح المرتبطة بالقرض والجدول الزمني لسداد أعباء القرض

_أوجه الاستخدام التي يخصص لها القرض

- الاستئجار:تستطيع الشركة أن تحصل من خلالها علي احتياجاتها من الأصول الثابتة تتمثل في استئجارها نظير سداد إيجار دوري ووفقا لهذا الأسلوب يمكن للشركة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصول المستأجرة .لفترة زمنية محددة دون الحاجة لشرائها. [1]

[1] مرجع سابق ، التمويل و الادارة المالية للمؤسسات ،ص 387

خاتمة الفصل

المؤسسة كي تحافظ على نموها واستمرارها وعلى تموقعها السوقي عليها أن تقوم بمشاريع استثمارية ويجب على المؤسسة قبل إتخاد قرارا لاستثمار أن تقوم بدراسة الجدوى وهناك أنواع منها التسويقية لان هذه الدراسة تدخل في مجال خطة العمل لأن هذه الخطة يجب أن تعرض على الممولين من أجل الموافقة علي تمويل المشروع لأنه لا يمكن قيام مشروع بدون مصادر لتمويلها وتختلف مصادر التمويل من قصيرة إلى الطويل لأجل بالإضافة إلي الأموال الخاصة وهذا في النهاية هو سير عمل المشروع وتحقيق الأهداف الموضوعة.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل

المؤسسات الاقتصادية والمتوسطة تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية وذلك لتضاعف اهتمام مختلف الدول والحكومات بكافة مستوياتها الاقتصادية إضافة إلي الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات .

وفي ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي في اتجاه الاقتصادي الحر فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحدى وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة علي الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة ورفع القيمة المضافة وترقية الصادرات وزيادة الاستثمارية .

المبحث الأول :مفهوم التنمية ومحدداتها

المطلب الأول :مفهوم التنمية

التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال ايدويولجية معينة ،لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلي حالة مرغوب الوصول إليها وتستهدف التنمية تغيير أساس البناء الاجتماعي لما يضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل علي التغيير الموجهات المكرية التي تعيق هذه العملية .

تعريف أمين هويدي:

هي عملية إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع فهي تعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية للمجتمع وما يعلوها من بناء فوقي من علاقات الإنتاج وما ينبثق عنها من قوانين اقتصادية تشكل القوى المنتجة وتوجه تطوراها ومستواه وتحدد مدي استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وتركيبها النوعي وتوزيعها الجغرافي في إطار قوانين الطبيعة.[1]

فرانسو بيرو

إن التنمية لاتنتج عن شورة عفوية وليست نتيجة للإجماع علي المصلحة العامة ولاتختزل إلي تحقيق نمادج إبتكرها بعض الخبراء ولاتكتفي بمجرد مناشدة اخلاقية لتلبية حاجات الإنسان ورغم أن بعض العناصر تتضافر علي تعزيزها فإنها لاتستطيع أن تكون إلا ثمرة لمشرو ع صا دق العزيمة وإلتقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة.

[1] محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ،منشورات.......الحقوقية ،ص 18و19

الآركان الثلاثة لتنمية

1. تنمية الناس

يجب علي كل مجتمع أن يستثمر في قدرات أفراده كي يتسني لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدهم ومع زيادة الاهتمام بهذا الجانب سيكون لتنمية الناس وصقل مهارتهم دور متزايد الأهمية في تمكينهم من أن يقومو بجهد منتج خلاق يساعد علي تحقيق النجاح الاقتصادي.

2. التنمية من اجل الناس

فهم المستهدفون بالتنمية ولا تكون التنمية تنمية بشرية حقيقية إلا إذا أشبعت كل حاجات الفرد وأتاحت الفرص للجميع وإتخذت الاجراءات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية .

3. تنمية بواسطة الناس

يجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموى وفى تخطيط إستراتجيات التنمية

وتنفيذها وذلك من خلال الهياكل الملائمة لإتخاذ القرارات .

_التنمية هو توفير عمل منتج ونوعية ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلي نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خيارتهم وهكذا تصبح عملية التنمية في عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.[1]

[1] دخال مصطفي قاسم ،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة ،كلية الادارة والتكنولوجيا ،الدار الجامعية ،الطبعة 2007، ص19

المطلب الثاني :محددات التنمية

فرع الأول :الأسواق المحلية

يري الاقتصادي كيند لوبوغر أن الأسواق المحلية أهمية كبيرة فى عملية التنمية، لأنه يري أن التصنيع لابد أن يعتمد في بدايته علي الأسواق المحلية ، وأن التصنيع لابد أن يعتمد في بدايته علي الاسواق المحلية لأن فرص التصدير تكون محدودة في البداية بسبب المنافسة الدولية التي تتطلب مواجهتها كفاية إنتاجية عالية في المراحل الأولي للتصنيع.

وقد يؤدي في ضيق الأسواق المحلية إلي تقييد حجم المشروعات ووجود فائض غير منشغل في طاقتها الإنتاجية مما يؤدي إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم الانتفاع بمزاياه

فرع الثاني :الموارد الطبيعية

إن توفر الموارد الطبيعية وتنوعها يشكل عاملا مساعدا علي سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية ويهيئ لها فرصة أفضل ,وقد لا يؤدي النقص في بعض هذه الموارد الي الوقوف في وجه تحقيق التنمية ,اذا كان إحلال عامل إنتاجي محل عامل آخر ,إذ وعن طريق التجارة و التبادل يمكن الحصول علي بعض الموارد النادرة .

ويرى الاقتصاد الهندي "كوريهارا"الاقتصاد يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية و لكن لنقص التكنولوجيا أو رؤوس أموال اللازمة لتنمية هذه الموارد [1]

المطلب الثالث : معوقات التنمية

1_العوائق الاقتصادية للتنمية

- ✓ دائرة الفقر المفرغة

[1] حاجى عبد القادر،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية،مذكرة ماستر،ورقلة ، 2011،ص65

تعد دائرة الفقر المفرغة إحدى الحلقات المفرغة العديدة في العالم الأقل تقدما ،والفكرة وراء ذلك أنه يمكن للاغنياء من الناس أن يدخرو ويستثمروا بسهولة أكثر من قيام الفقراء بمثل ذلك ، وبالقياس علي ذلك فإن الأمر يعد أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة أن تدخر وتستثمر بالقدر الكافي الذي يمكنها من إجتياز الفقر

- ✓ ضيق حجم السوق

إن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند أساسا علي فكرة القائلة بأن وفرات الحجم في الصناعة تعتبر أحد ملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية ، فإذا توجب علي المشروعات الصناعية أن تكون كبيرة من أجل الاستخدام الكفء للتكنولوجيا الحديثة ، فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتجها تلك المصانع يجب أن تكون كبيرا إلا أن هناك رأيا يعزى صغر حجم السوق في الدول النامية، إلي انخفاض الدخول ومن ثم الطلب في تلك الدول.

2_العوائق الحكومية للتنمية

- ✓ الاستقرار السياسي

يفترض في الحكومة أولا أن تكون قادرة علي تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة ، سواء كانت قطاعا عاما أم خاصا، وكحد أدني يتوجب علي الحكومة تجنب الحرب الأهلية.

- ✓ يعد ضروريا قبل أن يصبح النمو الاقتصادي الحديث ممكنا وكان من الممكن تصور أن حكومات الاستعمارية تعمل علي تشجيع تنمية حقيقية إلا أنه في أغلب الأحوال لم يتم مثل ذلك.[1]

[1] مالكولم جيابز،مايكل رومر،داويت بيركنز ،دونالد سنودجراس، إقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر،طبعة1995، ص 51 إلي57

المبحث الثاني: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤشرات تنمية

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوي النشاط الاقتصادي

الفرع الأول :تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية

لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلي جنب مع المؤسسات الكبيرة علي توفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الجارية للسكان وذلك بالنظر إلي اتصالها المباشر بالمستهلك ،فعملت علي رفع من المستوي المعيشي للأفراد.

ولقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل هذا القطاع في إنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية وذلك لتموين الأسواق المحلية والتقليل من الاستيراد.

حيث إهتمت هذه المؤسسات بإنتاجها وتمثل الصناعات الغذائية والزراعية 29.9 من مجموع قطاع النشاط الصناعي متقدما علي وصناعة النسيج 13 %[1] كل من صناعة الخشب والفلين 19.2 وصناعة مواد البناء 14.97

الفرع الثاني: توفير مناصب الشغل

يعتبر مصدر بالغ الأهمية لتوفير فرص العمل ففي الدول الغربية تهيمن تضمن الشركات العملاقة وبكل مؤشرات الحجم ، أكثر من 50 ممن يعملون في الأعمال صغيرة أي أنها توفر بحدود 50 من فرص الاستخدام في هذا الاقتصاد .

إن فرص العمل يعد مهم لحالة أي اقتصاد التي تستحدث فيه سنويا ،لأنها تعتبر مؤشرا مهما عن حالة الرخاء يتم إقامة أعمالا جديدة وتوسيع الأعمال القائمة وهذا يولد فرص عمل جديدة.

حجم اليد العاملة في القطاعين الخاص والعام ،تطور

1 أحمد رحموني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،الطبعة2011، ص60

القطاع	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%
القطاع الخاص	207949	99.63	225449	99.66	245842	99.65	269806	99.73
القطاع العام	788	0.37	778	0.34	8744	0.35	739	0.27
القطاع الاجمالي	208737	100	226227	100	246716	100	270545	100

الجدول(1_2) مصدر: من تجميع الباحثين من كشف المعلومات الاقتصادية 2004_2006

الفرع الثالث:دور المؤسسات في تحقيق التنمية الجهوية

تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن الجهوي للانتشار الصناعي ،إذا نجد أن معظم المناطق الريفية تعاني من العزلة الاقتصادية ، ولهذا نجد أن هذه الدول تحاول دائما فرض نوع من التوازن بتشجيع المشاريع الإستثمارية في المناطق الريفية المعزولة . مثال ذلك ما تبنته الجزائر بتشجيع المشاريع التي تقام في المناطق الداخلية والصحراوية .

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الاداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب إستثمارات كبيرة ، ولا تستلزم تكوينا عاليا أو تكاليف مرتفعة ، كما إنها تعتمد علي كثافة اليد العاملة وهذا ما يناسب الوضعية الإجتماعية والإقتصادية لهذه المناطق.[1]

الفرع الرا بع : أداة لتشجيع الإستثمار

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب ، وهذا ما اثبتته معظم الدراسات التي تهتم . بمسالة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وهذا الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الصغار المستثمرين يعود أساسا لقدرتها علي توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطر نتيجة لقصر فترة

[1] حاجى عبد القادر،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتحقيق التنمية الإقتصادية،مذكرة تخرج ، 2011،ص57

الإسترداد لرأس المال المستثمر إذ تتميز هذه المؤسسات بإرتفاع معدل دوران اليضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب علي طول فترة الاسترداد فيها ويقلل وبالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها . كما تتميز بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لأنخفاض نسبة الأصول الثابتة إلي أصول كلية في أغلب الاحيان ، وإرتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة إتخاد القرار الدخول او الانسحاب . وهذا نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلي سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة , فهذه المؤسسات تملك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة إتخاد القرار ت وتحقيق الإتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.[1]

[1] حاجى عبد القادر ، مرجع سابق

المطلب الثاني :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة (حالة الجزائر)

الفرع الأول: زيادة الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي يشمل كل مايتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية من المناحات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

حسب ما صرح به المدير الفرعي للاحصائيات بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه تقدر مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 53.6بالمئة وتساهم 75.53 بالمئة خارج المحروقات هذا في سنة 1998.

وإذا سلمنا أن القطاع الخاص يمثل بنسبة كبيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدينا المساهمة في الناتج الخام حسب قطاعات النشاط نهاية 1999

قطاعات النشاط	%القطاع الخاص	القطاع العام
الفلاحة والصيد	99.70	0.3
خدمات مقدمة للأسر	98.50	1.5
النجارة	96.9	3.1
الصناعة	67	73
النقل والاتصال	7.30	23.7
أشغال عمومية وبناء	64.20	35.8

الجدول(1_3)المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،يونيو 2000 ص5

من الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بمختلف فروعه بنسبة عالية ومرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمؤسسات العمومية الكبيرة علي غرار الفلاحة بنسبة 99.7 التجارة ب 98.5 فيما ترتكز مساهمة المؤسسات العمومية الكبيرة في القطاع الصناعة بنسبة 73.00 .[1]

الفرع الثاني :زيادة القيمة المضافة

لقد ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلي السنوات الأخيرة بحيث وصلت نسبة الزيادة مثلا إلي 15بالمئة في قطاع لسنة2009 وكذا 12.9 بالمئة في قطاع البناء والأشغال العمومية ، وتطورات إجمالا لتصل لنسبة 93.58 بالمئة سنة 2009، والجدول الموالي يوضح الزيادات المستمرة. [2]

الجدول:تطور القيمة المضافة خلال الفترة(2006_2009)

	2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة								
خاص	638.63	99.59	701.03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85
عام	2.65	0.41	3.16	0.45	3.58	0.50	1.38	0.15
المجموع	641.29	100	704.19	100	711.75	100	926.37	100
البناء ولاشغال العمومية								
خاص	489.37	80.22	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10
عام	120.70	19.78	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.90

[1]-فاطمة الزهراء عبادي ،مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجيستر في علوم التسيير (غير منشورة) جامعة البليدة

[2]-حاجي عبد القادر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية،مذكرة تخرج ،ص 61

المجموع	610.07	100	732.71	100	869.99	100	100.05	100
النقل والمواصلات								
خاص	579.80	77.93	657.35	79.19	700.33	81.10	744.42	81.41
عام	163.73	22.02	172.72	20.80	163.24	18.90	169.95	18.59
المجموع	743.53	100	830.07	100	863.57	100	914.36	100

الجدول(1_4)المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد علي النشرية للمعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة لسنة 2010 العدد18

المطلب الثالث: تأثيرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي مؤشرات الاقتصاد الكلي

فرع الأول : تعبئة الادخار

إن الحجج المؤيدة للاستثمار الأجنبي نشأت في الاساس من النظرية النيوكلاسكية والنظرية الحديثة للنمو وتحليلها خاص بمحددات النمو الاقتصادي وعادة ما يتم النظر إلي الاستثمار الأجنبي الخاص وكذلك المعونات الأجنبية باعتباره وسيلة لسد الفجوات التي تنشأ بين العرض المحلي للادخار والنقد الأجنبي والإيرادات حكومية ومهارات رأسمال البشري من ناحية وبين مستوى المرغوب فيه من الموارد الضرورية لتخفيف أهداف النمو والتنمية من ناحية أخرى وكمثال بسيط عن فجوة الادخار _الاستثمار ، تستدعى التحليل الخاص بنموذج هارود ،دومار،الذي يفترض وجود علاقة طردية بين معدل ادخار الدولة ومعدل النمو الناتج[1]

الفرع الثاني: ترقية الصادرات

يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات للدول وتوفير العملة الاجنبية ونظرا لإرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم بلدان العالم الآن ، فإنما لابد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير والجدول التالي يوضح هذا:

[1]- تودارو مشيل ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ،ص664

تونس	الجزائر	سوريا	الاردن	مصر	السعودية	قطر	ليبيا	المغرب	البحرين
%77.3	%63.06	%75.8	%86.1	%54.7	%5.2	%39.8	%35	%74.1	%9.2

الجدول(1_5): نسبة الصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للصناعة التحويلية في الدول

مصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الخاتمة

إن التنمية الاقتصادية موضوع واسع وهام نظرا للدور الذي تؤديه للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة والتحسن والتطور الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما في ظل الظروف الجديدة المتمثلة في النمو الديمغرافي وزيادة البطالة وضعف المداخيل بالنسبة للدخل الإجمالي وضعف القدرة الشرائية وصعوبة تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية كل هذا عزز دور التنمية من ما أدى إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لسهولة تأسيسها لتقوم بهذا الدور الرئيسي والهام وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية في شتى المجالات لإحداث تنمية شاملة ومستدامة

المقدمة

إن الهدف الأساسي لأي مؤسسة كانت هو تحقيق أكبر ربح وبأقل تكلفة وذلك من أجل استمرارها ونجاحها وذلك من خلال المشاريع التي تقوم بها ومن خلال ما تعرضنا إليه في الجزء النظري سنحاول إبراز دور المشاريع الاستثمارية في نجاح استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تطرقنا إلي دراسة تطبيقية لمؤسسة سماك بتقرت.

المبحث الأول : معطيات عامة حول المؤسسة

المطلب الأول : تعريف المؤسسة

تقع هذه مؤسسة مطاحن الوحات في المنطقة الصناعية بتقرت ذات طابع صناعي تحويل القمح إلي مادة إنتاجية بدأت برأسمال قدره761320000 دج أنشأة سنة 1980 وبدات في الإنتاج سنة 1983 تتكون من 117 عامل .

الفوج الأول	الفوج الثاني	الفوج الثالث	الفوج الرابع
30 عامل بسيط	49 عامل تقنين	31 إطار	7 مسيرين

المطلب الثاني : أهداف المؤسسة

1. القضاء علي البطالة
2. توفير متطلبات المجتمع
3. توفير مناصب الشغل
4. تحقيق الربح الشغل
5. تحقيق الربح والزيادة في رأسمالها
6. تعظيم الإنتاج والبيع
7. تخفيض التكاليف
8. تعظيم القيمة السوقية

المطلب الثالث : نقاط القوة ونقاط الضعف

- نقاط القوة
  - معرفة العمال في العمل
  - المعاملة الحسنة وتوحيد الجهود
  - الانضباط والتفاهم
- نقاط الضعف

-بعد الشركة عن منطقة العمرانية

- الجوى متقلب يعيق عملية النقل

المبحث الثاني: دور المؤسسة في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

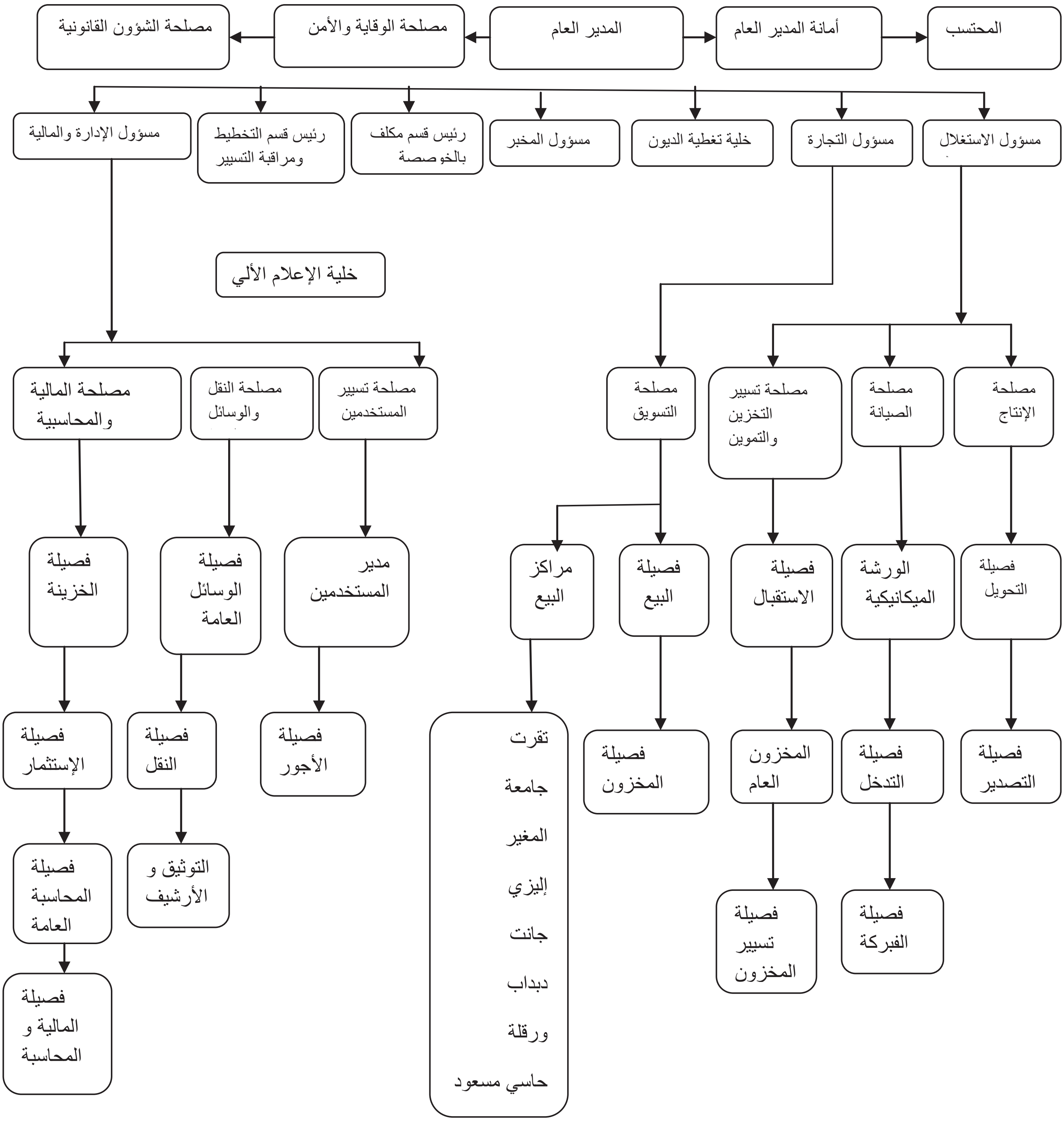

- **المدير** :المسير الأول لشركة وهو مركز إتخاد القرارات ويجب أن يكون علي دراية بالمحيط الداخلي ووضع إستراتجية تحقق الهدف
- **المحتسب**: وهو مدقق حسابات داخلي وهو الذي يحافظ علي أملاك المؤسسة
- **مصلحة الوقاية والأمن**: يحافظ علي البيئة وأمن العامل في مكان العمل ، ويقوم بالمحافظة علي المؤسسة بصفة عامة.
- **مصلحة الشؤون القانونية** : عند وقوع نزاع بين شخصين تقوم بحل المشكل أو عند رفع دعوة علي أحد.
- **مسؤول الإستغلال** : يراقب عليه الإنتاج والبيع مسؤول علي الإنتاج والصيانة والتموين
- **مسؤول التجارة** : متكلف بالتسويق والمبيعات وهو الرئيس علي نقاط البيع
- **خلية تغطية الديون** : متكلف بالديون في حالة المؤسسة إذا باعت للمنطقة معينة ويحقق أموال لم تسدد في التي نقوم بجلبها وكذلك التعويضات.
- **مسؤول المخبر** : هو مهندس في التغذية ، يعاين القمح فهو مسؤول علي السلامة.
- **قسم التخطيط ومراقبة التسيير** : يراقب تسيير المؤسسة وإعطاء مخططات توقعية بالإنتاج.
- **مسؤول الإدارة والمالية** : هو مسؤول علي كل طابق وهو مسؤول علي رئيس المصلحة(المحاسبة والمالية والمراقبة الجبائية)
- **خلية الإعلام الآلي** : متكفل بالصيانة ، تخزين المعلومات ، الاجور.
- **مصلحة الإنتاج** : ودورها متمثل في تحويل القمح إلي سميد وفرينة ونخالة وهو متكفل بالإنتاج أي تقدير الإنتاج، الصيانة ، صيانة معدات الشركة .
- **مصلحة تسيير المخزون والتموين**
  - ✓ شراء مستلزمات وشراء الأوراق والأقلام والمعدات وكل متطلبات الشركة .
  - ✓ مصلحة تسيير المستخدمين : تحتوى علي كل من ملفات العمالة وأجورهم وكل ما يتعلق بالعامل
  - ✓ مصلحة النقل : دورها هو توزيع الإنتاج إلي تقرت ، جامعة ،المغير ،إليزى ،جانت ،دبداب ،ورقلة ، حاسي مسعود.
  - ✓ مصلحة المالية والمحاسبية : وهي تحتوي علي الخزينة والإستثمار والمحاسبة العامة والمالية والمحاسبة وبالتالي تحتوي علي تكلفة سنة مالية

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسة

تمويل المؤسسة هي مملوكة لفوج رياض سطيف هي متحكمة 100% بالنسبة لتمويل المؤسسة .

المطلب الثالث : مساهمة في توفير مناصب العمل

هذه المؤسسة تسعى إلى توفير العمل ، و تدفع في العادة أجورا لتحقيق إحتياجاتهم اليومية علي الأقل وبهدا فهي تساهم تقليل من حدة البطالة وإمتصاص الأفات الناتجة عنها وسنري تطور عدد العمال في هده المؤسسة .

السنة	2009	2010	2011	2012
عدد العمال	112	115	120	148

قائمـــــــــــــــــة الجـــــــــــــــــداول

الجدول(1-1)	تتابع مراحل خطوات كتابة خطة عمل	الصفحة26
الجدول(1-2)	تنمية الطلب علي السلع الإستهلاكية	الصفحة40
الجدول(1-3)	مساهمة في الناتج الخام حسب قطاعات	الصفحة41
الجدول(1-4)	تطور القيمة المضافة	الصفحة42
الجدول (1-5)	عملية التصدير	الصفحة43

الخاتمة العامة

لقد تناولنا في هذه المذكرة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإننا قد بدأنا الموضوع بدارسة تعريفها وصعوبات تحديد هذا التعريف وخصائصها ومعوقاتها ثم كيفية تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوسائل المتبعة في ذلك.ثم قمنا بدراسة دورها في التنمية الاقتصادية بالرغم من تناول هذا الموضوع من طرف آخرون ويتمثل ذلك من خلال دورها كأداة للتنمية الاقتصادية أو كدورها في المشاريع الاستثمارية أو من ناحية تأهيل هذه المؤسسات إلا أن نظرا لحداثة الموضوع والدور الهام الذي تؤديه فهو مزال موضع اهتمام الكثير سواء من ناحية توفير مناصب الشغل والقضاء علي البطالة أومن ناحية زيادة الناتج المحلي الإجمالي والرفع من قيمة المضافة أو كأداة لتشجيع الاستثمار وزيادة الثروة ومن ناحية تلبية متطلبات السكان من المواد الاستهلاكية وتحسين ظروف المعيشية والحافز والدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبيرة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت انتشار واسع في السنوات الأخيرة نظر لظهور العولمة ومحاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي من ما أدى إلي ظهور الدور البارز إلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

قائمة المراجع

قائـــمة الكتب :

1. الحناوي محمد صالح،إدارة المالية والتمويل ،الدار الجامعية للنشر وتوزيع ،الطبعة 2000
2. أنرواس عاطف وليم ،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي ،الطبعة 2008
3. تودارو مشيل ،التنمية الاقتصادية ،دار المريخ للنشر
4. خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية المستدامة ،الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الطبعة 2008
5. دادي عدون ناصر ،المؤسسة الاقتصادية ،دار المحمدية العامة ، الجزائر.
6. دخال مصطفي قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة ، كلية الإدارة والتكنولوجيا ، دار الجامعية ، الطبعة 2008.
7. رحموني الاستاد ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية شاملة في الإقتصاد الجزائري ، المكتبة المصرية ، الطبعة الأولي 2011.
8. سمير بوعلام ، غدارة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،مراجعة عبد الفتاح الشربيني ، دار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2009.
9. صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ،دار النهضة العربية ، مصر
10. طاهر محسن منصور غالبي ،إدارة وإستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولي ،2009
11. عمر صخري ، مبادئ الاقتصاد الوحدوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
12. مالكوم جيابز ، مايكل رومر ،داويت بيركز، دونالد سنودجراس ،اقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر ، طبعة 1995.
13. محمد حسن دخيل ، إشكالية التنمية الاقتصادية ، منشورات حقوقية.
14. نائف برنوطي سعاد ، إدارة الأعمال الصغيرة ، دار وائل للنشر ، الطبعة 2007.

قائـــمة المذكرات:

1. حاجي عبد القادر ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الإقتصادية مذكرة ماستر ،

2. غدير أحمد سليمة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستر (غير منشورة) تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات ، جامعة ورقلة 2008.
3. فاطمة الزهراء عبادي ،مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجيستر في علوم التسيير (غير منشورة) جامعة البليدة.
4. نقلا عن خلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتراء في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2004.